الفصل الثانى

مكونات ومقومات التعليم العالى

obeikandl.com

مقدمة

أولا - مكونات التعليم العالى

ثانيا - مقومات التعليم الجامعى

ثالثا - وظائف التعليم الجامعى - (الجامعة)

رابعا - معوقات وإشكاليات تتعلق بوظيفة الجامعة

خامسا - العوامل التى تؤثر على التعليم الجامعى

obeikandl.com

مقدمة :

تعد الجامعة هى المسئولة عن التعليم العالى إحدى المؤسسات الأكاديمية التى أنشأها المجتمع ووضع لها فلسفتها وبرامجها وخططها التى ترمى إلى تحقيق أهدافها فى ظل أهداف المجتمع بعامة ، لذلك حرصت الأجهزة المسئولة عن الجامعة على إرساء آلية محددة تتولاها قنوات إدارية وفنية وتنفيذية وإشرافية من أجل توجيه النشء وتعليمهم . والعمل على تزويدهم بالخبرات والمعارف وفق التخصصات المناسبة التى تتفق وحاجة المجتمع وقيمة توجهاته التنموية والثقافية ، وبخاصة ما يرتبط منها بالتنمية البشرية .

ولكى تحقق الجامعة أهدافها من خلال أدوارها المرشدة يتوجب توافر عنصرين أساسيين هما كالتالى

أولا - البناء الداخلى للمؤسسة الجامعية الذى يتضمن خصائص مميزة باعتبارها تمارس وظائف وأدواراً محددة ثم التركيز على طبيعة العلاقات بين مقدمى المعرفة (الأساتذة) والمتلقى (الطلاب) ونوعية العمل التى تؤثر فى هذه العلاقات مما تقضى إلى تحقيق المخرجات المتوقعة اللازمة لحاجة المجتمع .

ثانيا درجة تفاعل المؤسسة الجامعية مع غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى المحلية والعربية والعالمية .

ويعتبر التعليم العالى حلقة متقدمة لمنظومة أو عدد من منظومات التعليم والتطبيق والبحث العلمى لأى بلد متحضر ، حيث تربط فيها العناصر المكونة بعلاقات بنوية وثيقة مع مؤسسات التعليم الأساسى رياض الأطفال إبتدائى ومتوسط وثانوى ، وتلعب البيئة المحلية المحيطة إنسانية ومادية وطبيعية دوراً مؤثراً على نتائج ومخرجات هذا التفاعل .

وتقوم منظومة التعليم العالى وعناصرها وعلاقتها على خطة واضحة الأهداف والمعنى وقابلة للتقييم والتطوير والإنجاز وتكون طويلة المدى ومتعدد المراحل .

أولا- مكونات التعليم العالى

يعتمد التعليم العالى على خطة واضحة الأهداف تنجز بواسطة منظومة تشمل العناصر الأساسية للعملية التعليمية وتحيب على المتطلبات المادية والبشرية والتكنولوجية

والتنظيمية للمجتمع وتمول بميزانية واضحة الموارد والبنود وينتج عن هذه المدخلات مخرجات تتناسب مع كفاءة التسيير والتنظيم والموارد.

١- المدخلات الأكاديمية

يعتمد الجانب الأكاديمي على البرنامج العلمى على العناصر البشرية ذات الكفاءة والمقدرة للقيام بالنشاط العلمى والتعليمى المتعلق بالدراسة والبحث العلمى والتطبيقى ويعتبرعضو هيئة التدريس العمود الفقرى لعملية التعليم العالى وعاملا هاما فى نجاح العملية التعليمية والتأثير الإيجابى على قدرات الطالب فى الاستيعاب والفهم والتحليل والبحث والاكتشاف وإزدهار الحركة العلمية ومخرجاتها، وتعتبر عملية إعد د الأستاذ الكفؤ مهمة دقيقة ومكلفة وطويلة. ويستعان بأعضاء هيئة التدريس بأصحاب خبرة وتخصص وآخرين حسب برنامج تعاون متبادل مع مؤسسات مناظرة أو عن طريق التعاقد المباشر.

ولذلك من الضرورى أن تتوفر فى البرامج التعليمية شروط الجدوى ومواكبة روح العصر وأن تحشد السبل والآليات فى تدريسها والاستفادة القصوى منها.

٢- المدخلات التنظيمية

تختص بالأمور الإجرائية والتسييرية والقانونية المتعلقة بالتعليم والإدارة والعلاقات العامة والتبعية والميزانية وغيرها وتساهم المدخلات التنظيمية بشكل فعال فى إنجاح خطة التعليم العالى وتحقيق أهدافها وتقوم هذه المدخلات على لوائح وقوانين وتشريعات دقيقة لتنظيم وتنسيق النشاطات التى تقوم بها مؤسسات التعليم العالى وإدارته ومرافقه (لائحة الدراسة - لائحة أعضاء هيئة التدريس - اللائحة الإدارية والمالية) وتتولى كوادر إدارية متخصصة ذات خبرة وكفاءة العملية التنظيمية والإدارة حسب هيكلية مدروسة. وتستعين فى نشاطاتها بآليات متعددة كالمكننة والروتين الإدارى الناجح واللوائح العقالة والإجراء المباشر والتوثيق وتوزيع المسئولية.

فنمط الإدارة مركزية أو لا مركزية وتسهيل الإجراءات ونزاهة الجهاز الإدارى وتكامل عناصر الإدارة ووضوح المسئولية وإستخدام الآليات المناسبة وتحمل المسئولية، يؤدى إلى

الوضوح وتسهيل الإجراءات وإنهاء المشاكل والمعوقات التى تثقل كاهل الجهاز الإدارى وتشغله عن إنجاز عمله.

ومن الجانب الآخر فإن علم الإدارة بلغ الذروة فى التطور والتخصص لدرجة تؤهله وبشكل كبير لتحقيق هدف العملية التعليمية ببساطة وشفافية وتطورت معه الوسائل والآليات المساعدة فأصبح إدارة إلكترونية تمكن من إنجاز العمل على مسافات بإستخدام أجهزة واتصالات وكفاءات عالية توفر الوقت والمواد والجهد.

٣- المدخلات الفنية والتقنية

يعتمد النشاط العلمى والتعليم العالى فى تسييره على آليات ومعطيات ومرافق وخدمات يستحيل فى غيابها تحقيق التعليم العالى، ويشهد هذا العصر تطوراً سريعا فى طبيعة هذه المدخلات وأسلوب توظيفها وهى تشمل:

أ) المكتبة

ويتطلب نجاح البرنامج التعليمى منظومة ومراجع ومعلومات ثرية فى مكوناتها ومواكبة للتقدم العلمى وتطور المعلومات وتستجيب لمتطلبات البرنامج التعليمى وتخصصاته وحديثة فى آلياتها التنظيمية والفنية.

ب) المعامل والمختبرات

تعتبر المعامل والمختبرات والورش العلمية التخصصية المجهزة وفضاءات البحث العلمى والتعليمى التطبيقية مكملة للعملية التعليمية وأساسية فى جميع فروع التعليم العالى، وضرورة ملحة للتقدم العلمى (مختبرات- تجارب كيمياء- وطبيعة وأحياء) وخواص المواد ولغة وورش تقنية.

الوسائل التعليمية

من العناصر المقيدة والتى لها أثر كبير فى درجة استيعاب الطالب وتحصيله العلمى (العرض- الإيضاح- الشرح- التوثيق- الإخراج) وتوفيرها بالصورة المطلوبة ضرورى لدعم البرنامج النظرى وأساس للبحث العلمى والتطبيقى.

- **وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة**

من الأمور التى لا يجب التغاضى عنها أو إغفالها هى تسخير مجال المعلومات والاتصالات المتسارع فى النمو والدقة والنجاح فى خدمة التعليم العالى، أو التكيف مع منظوماته وتوظيفها بالشكل الصحيح والتمكن منها كوسائل حديثة لمواكبة حركة وتطور البحث العلمى والتعاون وتبادل المعلومات.

لقد أصبحت المدخلات الفنية والتقنية ضرورة ملحة لمواكبة روح العصر وكسر جمود المناهج النظرية والتلقينية وإثارة الإمكانات والإبداع.

- **المدخلات المادية والموارد**

إن نجاح التعليم العالى لا يعتمد على المدخلات الأكاديمية والتنظيمية والتقنية فقط بل على المتطلبات المادية إيضا «فصول - قاعات - مكاتب - خدمات بنية تحتية - مرافق نشاطات إجتماعية وثقافية خدمية ورياضية وطرق وحدائق وسكن ومواصلات» وتراعى فى هذه المدخلات متطلبات الوظيفة والجمال والأمان والانسجام مع البيئة والاقتصاد والحداثة والتوسع المستقبلى وغيرها.

- **مرافق التعليم العالى**

يعتبر المبنى التعليمى عنصراً مهما وأساسيا لنجاح العملية التعليمية ويعتمد تصميم مرفق التعليم العالى على البرنامج الدراسى والنشاطات والمستعملين والموقع والظروف البيئية وأسلوب ونمط التعليم وآلياته وإمكانيات التوسع وعدد المستعملين ومن الضرورى أن تلبى الفضاءات الوظيفية للمبنى التعليمى بدقة وبساطة وأناقة وأمان جميع متطلبات العملية التعليمية ويعتمد التصميم بشكل عام وأساسى على الآتى:

أولا - أسس تخطيط الموقع

١ أسس اختيار الموقع ومتطلباته المساحية

٢- تحليل الموقع (دراسة عناصر القوة والضعف) وتشمل البيئة المحيطة به بما فيها من عناصر الحركة والطرق وارتفاعات المبانى والمناخ القيمة البصرية والطابع المعمارى السائد الهدوء البنية التحتية شكل الأرض ونوع التربة والنباتات

والتوجيه والعلاقة بمناطق التأثير.

٣- علاقة الموقع بمخطط المدينة واستعمالات الأراضى وقوانين وتشريعات المبانى والأمن والسلامة.

٤- المعطيات الطبيعية والحضارية للموقع

٥- الإنسجام مع المحيط

٦- إمكانية التوسع المستقبلى

٧- القيم الأجتماعية والحضارية للمرفق

ثانيا- أسس تصميم المرفق

١- تحديد العناصر الأساسية للمبنى التعليمى مثل «الوحدات التعليمية الأساسية القاعات الكبرى- المسرح- المعامل- مكاتب أعضاء هيئة التدريس- الإدارة- النشاطات- الخدمات».

٢- دراسة البرنامج الوظيفى والمساحى ويكون نتيجة للبرنامج الدراسى ومتطلبات ومعايير فنية للمستعملين وشروط الأمن والسلامة

٣- دراسة المتطلبات البيئية «تهوية- إضاءة- صحة- أمن وسلامة"

٤- دراسة العلاقات الوظيفية للنشاطات المقترحة للعناصر الأساسية للمرفق وعلاقة مكونات كل عنصر

٥- المتطلبات التقنية (الإنشاء).

٦- فكرة التصميم (الشكل والوظيفة).

٧- القيمة الإضافية مرونة الاستعمال- توازن التكوين- هوية المبنى- الإنسجام مع البيئة والعصر والتخصص وجميعها تعتمد على روح وأسلوب المعمار المبدع.

وأن المعايير التخطيطية والتصميمية المبنية على خبرة ودراسة تضع الحد الأدنى من متطلبات استعمال القضاء الوظيفى والأمن والسلامة وبتعاون المعمارى مع خبراء علم الاجتماع وعلم النفس والثقافة وغيرهم للإجابة عن المتطلبات النفسية والاجتماعية والحسية فى المبنى.

وتخضع جميع مراحل العملية التصميمية وتفاصيلها إلى اعتبارات علمية وإبداعية ومعايير فنية وجدوى اقتصادية ودراسات اجتماعية ونفسية وتربوية وتعليمية وبيئية.

٨- الميزانية: يعتبر التمويل عصب حياة وتطور وازدهار برنامج التعليم العالى (الميزانية التأسيسية والتسييرية والتنموية) وتبرمج حسب جدول بنود ومخصصات وتاريخ الاستحقاق.

٤- مخرجات التعليم العالى

إن تفعيل الخطط والبرامج التعليمية والنظم والمتابعة والتقييم يثمر مخرجات حسب الأهداف المرسومة تسد احتياجات خطة التنمية والتسيير من كفاءات بشرية فى مجالات الحياة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والتربية والترويج والنقل والإعلام والسياحة والحرص على أن يتوافق عدد وكفاءات المؤهلين (مهنيين - تكنوقراط - أكاديميين - إداريين مبدعين وغيرهم) مع معايير التخصصات المطلوبة التى يمليها طموح المجتمع وسوق العمل وَينتج عن عدم توافق الخطة مع المخرجات حدوث البطالة وسوء توزيع أو نقص فى الكوادر المؤهلة كما أو نوعا أوالهجرة من التأثيرات السلبية.

وعادة ما يوجه خريجو الجامعات باعتبارهم مخرجات التعليم العالى إلى عدة جهات من أهمها :-

١- احتياجات القطاع العام.

٢- احيتاجات القطاع الخاص.

٣- البطالة كنتيجة لعدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل وكذلك مدى احتياج المجتمع لبعض التخصصات الجامعية.

ثانيًا- مقومات التعليم الجامعى

تنطلق ابعاد التعليم الجامعى من عدة مقومات أهمها :-

١- مقومات فاعلية الانجاز

والتى تتمثل فى جميع الأجهزة الإدارية التى تنهض بالوظائف الرئيسية للإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وإشراف وتقييم ومتابعة بالإضافة إلى توافر الخصائص التى تتيح لهذا الهيكل انجاز الأعمال بسرعة وكفاية أهمها :-

- الوضوح.
- البساطة.
- وجود قنوات اتصال مفتوحة ومختصرة بين أجهزتها المختلفة.
- البعد عن التضارب فى الاختصاصات والمسئوليات تجنبا للمنازعات وتشتيت الجهود.

٢- مقومات النمو والتطور

والتى تتعلق بتنمية المعرفة وتنمية قدرات الأفراد حتى لا تصاب الجامعة بالجمود والتخلف وهذه المقومات تتطلب أن توجد مرونة بهيكل الجامعات يمكنها من اتباع الأساليب العلمية الجديدة فى كافة المجالات الإدارية والأكاديمية وذلك لمسايرة التطور.

٣- مقومات الخلق والابتكار

والتى لا تحقق إلا فى جو من الحرية والانطلاق كما تحتاج إلى إطلاق حوافز العمل وشحذ الهمم وتوفير بواعث الاجتهاد على أن هذا المناخ المتحرر يستتبع بالضرورة تحديد المسئوليات والمحاسبة عليها وذلك يتطلب منح الأجهزة الأكاديمية بالجامعة حرية العمل والبحث ومنحها الاستقلال المالى والإدارى واتباع اللامركزية فى الإدارة على أن هذا لا يحول دون وجود أساليب للتخطيط والتنسيق على المستوى المركزى وتنظيم العمل فى الجامعة على أساس إيجاد حوافز إيجابية وسلبية لتحسين الأداء والخلق والابتكار.

٤- مقومات العمل الجماعى والتعاونى

والتى تتطلب تبادل الرأى ومواجهة الحجة بالحجة ومقارعة الفكرة بالفكرة ومحاربة

الفردية المطلقة والانعزال فالبحث العلمى الناجح يحتاج اليوم إلى العمل على أساس نظام الفريق وإلى التعاون فمعظم جامعات اليوم تقوم باجراء بحوث مشتركة وتتعاون علميا مع مراكز البحث والجامعات الأخرى المحلية والأجنبية ويتطلب ذلك اختيار القيادات الرشيدة فى مواقع المسئولية لإرساء القيم الجامعية السلمية وتوفير المناخ السليم للعمل الجماعى الذى يحقق الأهداف المشتركة وإنشاء علاقات إنسانية سليمة بين العاملين فى الجامعة.

٥- مقومات التنمية الذاتية

وفى ظلها تكون الجامعة مسئولة مسئولية كاملة عن إعداد قيادتها ذاتيا وتنمية قدراتها وإلا أصيبت الجامعة بالجمود والتخلف.

٦- مقومات استمرار العملية التعليمية

والتى تساعد على اتساع رسالة الجامعة وامتدادها إلى آفاق جديدة فالشهادة الجامعية لا يجب أن تكون نهاية العملية التعليمية وإنما يجب أن تستمر هذه العملية استمرار الحياة نفسها حرصا على التقدم والارتقاء والجامعة مسئولياتها تمتد لكل فئات المجتمع وليس لطلابها وخريجيها وذلك يتطلب إنشاء أقسام جديدة للدراسات العليا وإنشاء أجهزة متخصصة لربط الجامعة بخريجيها وإمدادهم بالنشرات العلمية التى تعمل على تنمية قدراتهم العلمية والانتاجية.

٧- مقومات خدمة المجتمع

وبمقتضاها أصبح من واجب الجامعة أن تحقق للمجتمع ما يرجوه من تنمية وتقدم كما أضحى من واجب الدولة أن توفر للجامعة كل المقومات التى تستطيع بها النهوض برسالتها.

٨- مقومات الرقابة والمتابعة

والتى تشمل تجميع البيانات والنتائج وتحليلها وإعداد تقارير الأداء والانجاز وقياس القصور والتباين فى تحقيق الأهداف والعمل على علاجها فى الوقت المناسب وبهذه العمليات تضمن سلامة الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة بنجاح.

وبالإضافة إلى هذه المقومات توجد مقومات ووظائف للتعليم العالى ذى القابليات التجديدية والتى تتمثل فى المقومات التالية :-

- الوضوح فى الفلسفة والأهداف .
- المرونة فى المناهج والمقررات والتنوع فى المساقات .
- التناسق ما بين المؤسسة والاحتياجات والمصادر .
- القابلية للتجديد والاستحداث فى سبيل الإصلاح والتغير للمؤسسة ذاتها وللبيئة التى تؤدى الخدمات بها .
- تطور مستمر لأجهزة البحوث فيها وتوجه البحوث نحو مشكلات ذات طبيعة إنمائية فردية واجتماعية .
- الانفتاح الشامل على التيارات الفكرية العالمية والقدرة على الأخذ والعطاء وتطويع ما تقتبسه للحاجات والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية .
- توفير وسائل الحصول على أحدث المعارف والمعلومات ونجاح أساليب ضغط المعلومات واسترجاعها وسهولة الوصول إليها .
- القدرة على تهيئة كل عوامل التعلم الذاتى ضمن مفاهيم التربية المستديمة .
- الانفتاح الشامل أمام المجتمع المحلى والوطنى أخذ وعطاء وإيثار منهج التعلم المتناوب لكل الفئات سواء كان الهدف الدرس والتعلم والبحث للحصول على درجة علمية أو لمجرد الحصول على التدريب أثناء الخدمة أو لاكتساب مهارات معينة .
- توفير إمكانات الربط ما بين المكتسبات والممارسة والتطبيق .
- الأخذ بسياسة متكاملة فى إعداد الكوادر اللازمة للانماء ما قبل الخدمة والتدريب المستمر أثناء الخدمة للمعلمين والعاملين فى التربية وبقية عناصر التخطيط والإنماء والتطوير .
- القدرة على تدريب الكوادر الفنية المتوسطة .
- الارتباط بصورة أو بأخرى بمشاريع الزراعة والصناعة الكبرى .
- التعاون مع أجهزة الانتاج .

- الاهتمام بالذاتية الثقافية للبيئة التى تكشف مؤسسة التعليم العالى الجاد على تطوير التراث الثقافى الوطنى وتجديده وإثرائه مع تركيز الاهتمام على اللغة العربية والأدب القومى.

- القدرة على متابعة الخريجين والدارسين والاستفادة من خبراتهم العملية بما يقدمون لها من تغذية راجعة واستمرار دعم الخريجين وإعادة تدريبهم وإطلاعهم على كل ما يستجد فى مبادىء تخصصهم والاهتمام بانتاجهم الفكرى والعملى.

تنظيم جهاز به خاصية ترعى عملية الاستحداث والابتكار فى مختلف ميادين المعرفة وتتدارس إمكانية تقييم وتنسيق ما يجتمع لها من مستحدثات سواء ما يطور داخل المؤسسة أو ما يرد من فئات الخريجين العاملين فى قطاع العمل والخدمات والانتاج وأهم من هذا كله أن تتوافر لديها القدرة على نشر إيصال المستحدثات إلى الجهات المستفيدة لكى تتبناها ويتم تثبيتها فى النظام.

- الاستخدام الموسع التكنولوجيا التعليمية مثل الراديو والتليفزيون والتليفون والمحمول والحاسبات الالكترونية والانترنت التى من شأنها أن تعمل على إدخال تعديلات ذات بال على طراز التنظيم التقليدى أو لتصل إلى جماعات جديدة.

- القدرة على الجمع ما بين العمل والدرس فالمفهوم الحالى للتربية وبخاصة على مستوى التعليم العالى يعنى أن التعليم لا يحدث فقط فى المؤسسات التعليمية وإنما فى كلية المجتمع ولذلك نجد نجاحا بارزا نحو إدخال فترات تدريب عملى وخبرات شغل إلى صميم مناهج برامج التدريب الاعتيادية.

- القابلية لتقديم نوع من التعليم العالى العملى / النظرى الملائم بالتعاون مع جهات الاستخدام وأجهزة الصناعة والتجارة والزراعة ذات العلاقة وهذا ما يعرف بالتعليم العالى التعاونى.

- القابلية لاستخدام فعلى لطريقة الميادين المتداخلة فى التعليم والتعلم والتى من شأنها أن تؤدى إلى تغيير فى البنى الأكاديمية التقليدية داخل المؤسسات التى تمارس هذه الطريقة.

- القدرة على التقييم- تقييم المؤسسات لنفسها وتقييم كل الممارسات التربوية ذات العلاقة بها.

ثالثاً- وظائف التعليم الجامعى (الجامعة)

تعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التى تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعى المحيط بها فهى من صنع المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هى أدائه فى صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التى تتولى تحقيقها فالجامعة فى العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة فى العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التى تناسبه فعصرنا الحديث تتشابك فيه الأمور وتتعدد فيه الاهتمام ويواجه تغيرات مستمرة اجتماعية وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية الأمر الذى يجعل وظائف الجامعة فيه متشابكة ومتعددة الجوانب.

لذلك اختلفت وجهات النظر حول وظيفة الجامعة المعاصرة فهناك من يراها تتدرج تحت ثلاث وظائف رئيسية هى إعداد انقوى البشرية والبحث العلمى والتنشيط الثقافى والفكر العام والبعض يرى أن الأصل فى وظائف الجامعة التدريس وهو فيها مقصود لذاته كما أنه وسيلة أساسية من وسائل التنمية الثقافية بتعليم الإنسان وتكوين المواطن وبناء فكره وشخصيته وإعداد القوى البشرية بمختلف المستويات لتلبية حاجات خطط التنمية خاصة والنهوض بالمجتمع عامة وهناك من يرى أن رسالة الجامعة تتمثل فى توفير نوع من البيئة لأداء رسالة متميزة فى مجالات المعرفة والفكر من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وفى إطار تكوين نخبة قيادية تحقق لنظام السلطة الحاكمة وأيدلوجيتها مقومات الاستقرار والشرعية ويرى آخر أن من وظائف الجامعة المعاصرة تنمية ثقافة الشباب فى نفسه وفى وطنه وفى أمنه وفى قادته وتعمل على تنمية الشعور بالغيرة المسئولية الوطنية وتقدير المصلحة العامة مع ضرورة الإيمان بقيمة العمل والانتاج والعمل الايجابى البناء لتقوية صرح الوطن والإيمان بالصبر والجلد والكفاح المتواصل لأن معركة البناء والتشييد ملحمة طويلة متلاحقة الأطراف ويشمل هذا كله ما نسميه تنمية الضمير الوطنى والتفكير السليم كما يرى أن وظيفة الجامعة قد تطورت واتسعت فى العصر الحديث ولم

تعد مجرد تخريج عدد من المهندسين أو الأطباء بل أصبحت قائدة لخطى التطور والتقدم بما تكشفه من حقائق وما تسهم فيه من حلول للمشكلات الراهنة والمستقبلية والجامعة تسهم فى مواجهة تحديات العصر ومتطلباته ونشر المعرفة وتوسع اقامتها ولذلك ينبغى أن يتمشى النهوض بالجامعة مع مخطط التنمية الشاملة فى كافة مناشط الحياة.

وبذلك نجد أن الوظائف الرئيسية للجامعة المعاصرة تتمثل فى الوظائف التالية:-

أولاً- إعداد القوى البشرية

من أهم الوظائف التى ارتبطت بالتعليم الجامعى منذ القدم الإعداد للمهن المختلفة ومع تطور العلوم المختلفة بدأت الجامعة تهتم بتخصصات أخرى جديدة كإدارة الأعمال والصحافة والشئون العالمية علاوة على تخصصات الهندسة والعلوم الطبيعية والاجتماعية ومع ظهور المنظمات الدولية اهتمت الجامعة بدراسة الاقتصاد الدولى والعلاقات السياسية.

ويمكن النظر إلى الجامعة على أنها استثمار فى الموارد البشرية والتى لا تقل أهمية عن رأس المال بل أنه يمثل أهمية حيوية فالعصر الحديث انتشرت فيه ظاهرة هجرة العقول البشرية ومشكلة إعداد القوى البشرية اللازمة للقطاعات المختلفة فأصبح من مسئوليات الجامعة علاوة على إعداد المهنيين وتدريبهم تدريبا حديثا وهكذا يتكامل التدريب والإعداد كوظيفة رئيسية كبرى للجامعة.

ثانيًا- البحث العلمى

يعتبر البحث العملى أحد أركان التعليم الجامعى فإذا لم يتم الاهتمام بالبحث العلمى من خلال توفير المناخ المناسب وما يلزمه من مراجع وكتب وغيرها فلن تكون هناك جامعة.

وعلى الجامعة أن تنمى البحث العلمى لرفع مستوى التدريب الجامعى وتحاول أن تتغلب على المشكلات التى تعوق الاستفادة من الكفاءات العلمية والبشرية وتقف حجر عثرة أمام البحوث العلمية كأن تخصص معدات وأجهزة البحث العلمى داخل الجامعة غير

الخاصة بالتعليم وتقوم بتوطيد العلاقة بينها وبين هيئات القطاع الخاص فى المجتمع ، والتى يمكن لها أن تمول بعض بحوثها العلمية فى المجالات المختلفة وأن تولى اهتماما بالبحوث التطبيقية بالإضافة للبحوث الأساسية وبالتالى يمكن للتعليم الجامعى أن يكون له دور هام فى التعرف على المشكلات التى تعوق مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا- النشاط الثقافى والفكرى العام

يعتبر نشر العلم والثقافة من رسالة الجامعة فهى بمثابة مركز اشعاع ثقافى للمجتمع من خلاله تتعرف على مشاكل المجتمع وتحاول أن تعالجها وليس هذا النشاط الثقافى والفكرى مقصورا على المجتمع الخارجى بل يشمل المجتمع الطلابى حيث يهدف البرنامج الثقافى إلى:-

١- تثقيف الطلاب من أجل توجيههم خلقيا ومعنويا واجتماعيا وفكريا ويعمل على انفتاح الطلاب على العالم الخارجى فى الدول الأخرى من خلال عقد اللقاءات والندوات المشتركة مع المنظمات الطلابية فى العالم كما يتيح البرنامج للطلاب ممارسة الديمقراطية والحرية والحوار البناء.

٢- تثقيف المجتمع فالجامعة اليوم هى جامعة المجتمع وعليها أن تعد برنامجا ثقافيا يعالج أهم القضايا الاجتماعية والثقافية للمجتمع وأن يكون لها دور بارز فى تلبية الاحتياجات الثقافية للمجتمع وتذويب الفوارق الطبقية فيه من خلال دورها التربوى.

وأن وظائف الجامعة الثلاث: التعليم- البحث العلمى- خدمة المجتمع متداخلة ومترابطة ولا يمكن وضع حدود فاصلة بينها كما أنه يربطها ببعضها صلة تبادلية تكاملية تفاعلية وكلما زاد التفاعل والتنسيق عظمت الاستفادة.

فالجامعة بقيامها بوظيفة تعليم الطلاب وإعداد الكوادر البشرية تمد مراكز البحوث والهيئات العلمية بالاخصائيين الباحثين فى فروع العلم المختلفة وفى نفس الوقت يقوم البحث العلمى بدوره تنشيط عملية التعليم بالجامعة وجعل الدارسين عى علم بنتائج البحوث والمكتشفات العلمية وهكذا فإن البحث يغذى التعليم ويطوره كما يتغذى على التعليم من ناحية أخرى.

كما أن البحث العلمى يسهم فى خدمة المجتمع بما يستحدثه من معرفة تكنولوجيا وما تحله من مشكلات ويقوم الارشاد الجامعى بدوره بإثراء عملية البحث العلمى بما تنقله من مشكلات يعانى منها المجتمع للعاملين فى مجال البحث لمحاولة التوصل إلى الحلول العلمية المناسبة لها.

والجامعة حينما تقوم بوظيفة التدريس لطلابها وإعدادهم وتدريبهم إنما تقدم للمجتمع خدمة كبرى ذلك أنه كلما كان الطالب معدا اعداد جيدا أمكنه الوصول إلى أعلى مستويات المعرفة ومن ثم الإسهام فى تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ويصبح اهتمام الجامعة بإعداد طلابها هو الترجمة الحقيقية لأن تكون الجامعة فى خدمة مجتمعها كما أن البحث العلمى وخدمة المجتمع لابد وأن يسيرا جنباً إلى جنب حتى يمكن بذلك الوصول بالمستويات الانتاجية والخدمية إلى أعلى مستوى من التقدم والرفاهية.

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن قانون تنظيم الجامعات الذى تعمل من خلاله الجامعات المصرية قد حدد وظائف واختصاصات الجامعة فيما يلى:

١ تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا.

٢ المساهمة فى رقى الفكر والتقدم العلمى وتنمية القيم الانسانية.

٣- تغطية حاجة البلاد من المتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات.

٤- إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم فى بناء وتقديم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.

٥ تعتبر الجامعة معقلاً للفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته ومصدرا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأعلاها وهى الثروة البشرية.

٦- اهتمام الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية.

٧- توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والأجنبية.

٨- الربط بين التعليم العالى وحاجات المجتمع والانتاج.

وبالإضافة إلى هذه الوظائف توجد مجموعة من الوظائف والمهمات الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تحديدها فى وظائف أساسية متكاملة وهى كالتالى :-

أولا - إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالى فى مختلف التخصصات التى يحتاجها المجتمع وفى مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.

ثانيا - القيام بدور أساسى فى البحث العلمى فى مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية و لعمل على تطويرها.

ثالثا - المشاركة فى تقديم المعرفة وتشجيع القيم الاخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التى تؤدى إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

رابعا - المشاركة فى تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعى ومراحل التعليم العام من جهة وبين التعليم الفنى والتكنولوجى من جهة أخرى وذلك بهدف انوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها.

خامسا - ايجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة تضمن حدا أدنى من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلب ذلك محو أمية جميع الأفراد كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة.

سادسا - المساهمة فى تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية فى المجتمع وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها لخدمة مختلف قطاعات الانتاج والخدمات الإدارية والقضاء على البطالة.

سابعا - إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل فى القطاعات المختلفة وعلى جميع المستويات والمهن وذلك من طريق تزويدها بالمعارف والمهارات فى الاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقنى وتطوير وسائلها محليا مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة وبالتالى ضمان وجود قاعدة دائمة من

الموارد البشرية ورصيد مستمر من رأس المال البشرى.

ثامنا تنمية موارد الدولة العلمية والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها.

تاسعا تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد بما يحقق اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتمائهم الوطنى الأصيل.

عاشرا انفتاح التعليم على العالم الخارجى واهتمامه بشؤون القضايا الدولية لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم.

الحادى عشر نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية والقومية وتطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجا فكريا موحدا فى التخطيط والتنظيم والعمل والانتاج.

الثانى عشر إعداد الباحثين فى مختلف مجالات البحث العلمى والتقنى والانتاجى بما يضمن الكشف عن المعارف الجدية والإبداع والابتكار والتجديد فى شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن.

الثالث عشر - إرساء الديمقراطية الصحيحة فهناك مثل يقول: (كلما تعلم الإنسان زادت حريته) وهذا يعنى ارتباط الحرية بالتعليم والتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية ومن طريق تدريب الاجيال الصاعدة على أسلوب الحياة الديمقراطية وتأسيسها على ذلك يصبح التعليم ومؤسساته التعليمية وظائف مهمة تمثل الاساس فى عوامل الانتاج والتوزيع وهما العنصران المتميزان فى تحديد التنمية الاقتصادية (ثروة وانتاجا) والتنمية الاجتماعية (توزيعا واشباعا).

وبالإضافة أيضا إلى هذه الوظائف قد حددت إحدى الدراسات التى أجريت على ثمان عشر جامعة من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) عام ١٩٨٧ وظائف الجامعة فى النقاط العشر التالية:-

١- التعليم العام وما بعد الثانوى.

٢- مواصلة البحث العلمى والمعرفة.

٣- مساعدة المجتمع فى توفير احتياجاته من ألقوى العاملة الخبيرة.

٤- توفير تعليم وتدريب على مستوى عال من التخصص.

٥- تقوية حدة التنافس فى النظام الاقتصادى.

٦- توفير آليات لفرز الترقى للوظائف العليا.

٧- الإسهام فى تحقيق الحراك الاجتماعى.

٨- تقديم الخدمات للمنظمة وللمجتمع القريب منها.

٩- تقديم نماذج لسياسات وطنية موثوق فيها.

١٠ إعداد الأفراد لتولى الأدوار القيادية.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن وظائف الجامعة هى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع.

وتحددها دراسة أخرى فى أربعة وظائف أساسية هى كالتالى:

١ - الوظيفة الاقتصادية.

٢ - الوظيفة التعليمية.

٣ - الوظيفة الثقافية والاجتماعية.

٤ الوظيفة التنموية.

وبالإضافة أيضا إلى ذلك يحدد مجلس التعليم الاسترالى للتوظيف الدولى والتعليم والتدريب وظائف الجامعة فى النقاط الثلاث التالية:

١- التعليم الجيد والمناسب للشعب الاسترالى بحيث يمكنهم من أخذ دور قيادى فى التنمية العقلية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للأمة والأقاليم المحيطة بها.

٢- الإبداع وتطور المعرفة.

٣- تطبيق المعرفة والاكتشاف لتحسين المجتمعات الاسترالية والعالم كله.

وقد قدمت المجالس القومية المتخصصة تقرير عن الوظائف الأساسية للجامعات فى المجتمع المعاصر يمكن تلخيصها كالآتى:-

obeikandl.com

١ إعداد الأطر المتنوعة والمتطورة والقادرة من المتخصصين والفيين والمفكرين اللازمين للقيام بالأعمال والانجازات التى يتطلبها المجتمع فى سائر قطاعات النشاط بما يتلاءم مع التطور الحديث والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالبلاد ويتوافق مع أهداف وبرامج وتطلعات التنمية الشاملة.

٢ القيام بالبحث العلمى الأساسى والتطبيقى مع توجيه بعض مشروعاته نحو إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع إلى جانب الإسهام فى تقدم العلوم والفنون والآداب.

٣ تعظيم برامج التعليم المستمر والتدريب المتصل وبرامج الخدمة العامة بالتعاون مع مراكز الشباب بهدف رفع مستويات الأداء وزيادة كفاءة انجازات الأعمال.

٤ العناية ببرامج خدمة البيئة فى مختلف المجالات.

٥ المشاركة الفاعلة فى تحقيق التنمية والتنسيق مع قطاعات العمل المختلفة وإحكام التعاون بينه وبين مراحل قطاعات التعليم الجامعى ويتضح من ذلك أن هناك وجهات نظر عديدة حول وظيفة الجامعة منها أن وظيفة الجامعة تتمثل فى التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمى والتنشيط الثقافى والفكرى العام ومنها أن الأصل فى وظائف الجامعة التدريس وهو فيها مقصود لذاته وتنطلق باقى وظائف الجامعة من خلاله ومنها أن وظيفة الجامعة تتمثل فى توفير نوع معين من البيئة لأداء رسالة متميزة فى كافة مجالات الحياة ومنها أن رسالة الجامعة لا تقتصر على إعداد الخريجين بل هى قائدة لخطى التطور ومنها كما نص على ذلك قانون تنظيم الجامعات المصرية أن وظيفة الجامعة فى مصر بعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والوطنية وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية فى الجامعات الأخرى والهيئات العلمية والعربية والأجنبية.

كما يتضح أيضا من أهداف ووظائف الجامعة أن أهداف الجامعة ورسالتها كبيرة ومتشبعة ومن الأهمية بمكان أن تعمل الجامعة على تحقيق التوازن فى الوفاء بأهدافها

ورسالتها ووفقا لظروف المجتمع وأحواله وإمكاناته واحتياطاته وحتى لا يحدث هناك اختلال فى البناء الاجتماعى.

- أن الوظائف السابقة ليست ثابتة أو متشابهة الكيفية ولكن العلاقة بينها تختلف باختلاف ثقافة ومرحلة نمو المجتمع ودرجة نمو الجامعة وحجم ميزانيتها ودرجة كفاية هيئة تدريسها ونظرة المجتمع إليها وغيرها من العوامل التى تؤثر فى رسالة الجامعة ووظيفتها.

- هذه الوظائف والأهداف تشمل ميادين عمل كثيرة لمؤسسات أخرى ويستلزم لذلك التنسيق والتعاون الدقيق فيما بينها وتحديد الاختصاصات.

- هذه الوظائف تتفاعل فيما بينها وكلما زاد تفاعلها زادت فاعليتها فنقل المعرفة ليست هدفا مستقلا فى حد ذاته ولكن لا بد لها من تنمية وخدمة المجتمع هذا بالإضافة إلى أن المعرفة تنتشر عن طريق التبسيط وإلا خمدت وتجمدت.

- الوظائف السابقة تمثل محصلة عمل الجامعة ككل وليست كلية بمفردها ونظرا لصعوبة قيام كلية واحدة بهذه الوظائف فإن الوضع يفرض نوعا من التخصص بحيث تقوم كل كلية بتحقيق مجموعة من الأهداف والوظائف وتقوم كلية أخرى داخل الجامعة بتكملة الأهداف.

رابعا - معوقات وإشكاليات تتعلق بوظيفة الجامعة

فى دراسة قام بها سامى عمارة «معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الأسكندرية" من وجهة نظرهم توصلت الدراسة إلى المعوقات التى تتعلق بوظيفة الجامعة (التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع) تتمثل فى المعوقات التالية:-

أولا - معوقات تتعلق بوظيفة التدريس

١- نظم الامتحانات والكنترول ترهق عضو هيئة التدريس.

٢- غلبة الروتين والبيروقراطية على العمل الإدارى فى الجامعة.

٣- انخفاض المستوى العلمى للطالب الملتحق بالجامعة.

٤ - زيادة الأعباء التدريسية التى يطلب من عضو هيئة التدريس القيام بها

٥ قلة الخدمات والموارد والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس

ثانيا - معوقات تتعلق بوظيفة البحث العلمى

١ - قلة عقد دورات تدريبية لعضو هيئة التدريس لتمكينه من إتقان بعض اللغات الأجنبية.

٢ - عدم وجود حاسب آلى بالكلية يتصل ببنوك المعلومات خارج الجامعة

٣ قلة توفير فرص حقيقية لعضو هيئة التدريس للتدريب على استخدام التقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر.

٤ فرض رسوم مرتفعة لنشر الإبحاث العلمية بكل من المجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية.

٥- قلة عقد حلقات البحث العلمى (السمينار)

ثالثا - معوقات تتعلق بوظيفة خدمة المجتمع

١ - قلة عقد ندوات ومؤتمرات علمية متبادلة بين الجامعة ومواقع العمل والإنتاج.

٢ ندرة مصادر تمويل البحوث العلمية من المؤسسات والأجهزة التى تستفيد من نتائجها.

٣ عدم التنسيق بين الأجهزة البحثية والمؤسسات الخدمية والإنتاجية.

٤ قلة قيام الجامعة ببعض برامج ومناشط التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

٥ ندرة وجود وحدات ذات طابع خاص بالجامعة.

وبالاضافة إلى هذه المعوقات توجد معوقات أخرى والتى تتمثل فى المعوقات التالية:

- مجالات التنمية المهنية التى تقوم بها الجامعات تركز على الجانب التدريسى فقط

- نظام الفصلين الدراسيين وتأثيره على وقت وأداء عضو هيئة التدريس لأدواره المتعددة.

وهناك أيضا بالإضافة إلى ذلك خلل فى المنظومة الجامعية وهى كالتالى:

- علاقة الطالب بأستاذه

علاقة الطالب والأستاذ بالمناهج الجامعية

- المناخ الجامعى غير صحى

- علاقة المناهج وطرق التدريس بإحتياجات سوق العمل.

خامساً - العوامل التى تؤثر على التعليم الجامعى

توجد مجموعة من العوامل التى تؤثر على التعليم الجامعى والتى من أهمها :

١- العوامل السياسية

بعد أن نالت بعض الدول إستقلالها عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية زاد إهتمامها بالتعليم حيث يسهم فى ذلك فى تنميتها الشاملة، فقامت بإنشاء الجامعات والمعاهد لتعلم أبناءها لمعالجة سياسة المستعمر التى كانت تعتمد على إستمالة طبقة معينة من المواطنين وترك بقية المواطنين للجهل وحتى ينتشر الوعى ويؤمن الشعب بقضية الحرية والاستقلال تتم تدعيم إنشاء الجامعات المصرية فى ربوع الوطن

وتختلف فلسفة التعليم بإختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية، وتعكس الفلسفة التربوية. فلسفة الحكم وتكون فى خدمته وتدعيمه وتتحدد النظريات التعليمية بالعلاقات الاجتماعية والقيم السائدة فى المجتمع

٢- الزيادة السكانية

زيادة معدلات النمو السكانى تعنى زيادة نسبة الإعالة وخفض فى مستوى الخدمات وفى الوقت الذى تتزايد فيه الأعداد سنة بعد أخرى إلى سوق العمل الأمر الذى يدعو الدولة إلى استيعاب الكثيرين منهم فى الأجهزة الحكومية مما أدى إلى حدوث هدر للقوى البشرية التى ينفق المجتمع على إعدادها وتأهيلها. ثم يتحمل عبء إعالتها ويفقد العائد الذى كان يمكن أن يتحقق من عملها وإنتاجها حيث بلغ عدد سكان مصر فى عام ١٩٩٦ حوالى ٦٢ مليون نسمة وبلغت نسبة الملتحقين منهم فى الجامعة إلى ٢٠٪ تقريبا.

٣- التقدم العلمى والتكنولوجى

نتيجة للتطور فى مجالات العلم والتكنولوجيا ظهرت الحاجة إلى إنشاء الكليات

والمعاهد حتى يتم تخريج عدد كبير من المتخصصين فى فروع العلوم المختلفة ليتمكنوا من مسايرة التقدم التكنولوجى، حيث أن دور الجامعات فعال فى نقل التقنية إلى المجتمعات، ولذلك تسعى الدول باستمرار إلى تطوير الجامعات تمشيا مع متغيرات المجتمع بسبب التقدم التكنولوجى.

٤- العلاقات الدولية والإقليمية فى مجال التعليم الجامعى

لا تستطيع الجامعة أن تعيش بمعزل عن الفكر العالمى بل يجب التعاون الخلاق بين المؤسسات العلمية والجامعات حتى يمكن تطوير البحث العلمى وتزداد الكفاية الإنتاجية للباحثين وقد يؤدى ذلك إلى

تنمية الجسور (قنوات الاتصال العالمية) والعمل بين الجامعات المصرية والأجنبية وإجراء البحوث المشتركة والتبادل بين الأساتذة

- الاهتمام بالبعثات الخارجية سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل للحصول على الشهادات العلمية أو الخبرة العلمية والعملية.

ولذلك يجب على مصر أن تواجه تحديات القرن الحادى والعشرين المتمثلة فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ظل مناخ دولى يصل استعداده للتعاون الفعال عاما بعد عام

- اتساع الفجوة بين المستويات المعيشية لكل من الدول الغنية والفقيرة نتيجة التقدم المذهل للدول الغنية فى العلوم والتكنولوجية

- الأخطار التى تحيط بمجتمعاتنا والتى تضطرنا إلى استنزاف قدر كبير من الدخل القومى للمحافظة على مقدار وكيان الدولة

- وعلى الجامعات أن يكون لها دور بارز فى عالم اليوم، عالم ثورة المعلومات التى يزداد سرعة وقفزاته تزداد يوما بعد يوم، وبالتالى فإن مفهوم الجامعة اليوم يختلف عنه فى الماضى، فقد أصبح مسئولا عن تقدم المجتمع وتطوره وتكنولوجيا بما يتناسب مع أهداف وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.